تقرير موجز مواضيعي

البدو الرّحل

مصادر رزق متغيّرة وتهميش

©UNAMID | Albert Gonzalez Farran

أكتوبر 2021

يُعدّ إشراك البدو الرحل في عمليات وضع الحلول الدائمة وبناء السلام ضروريًا. وفي حين يُقرّ اتفاق جوبا للسلام بأنّ المجتمعات البدويّة كانت من بين أكثر الجماعات تأثّرًا بالنزاع في دارفور، تُظهر النتائج المستقاة من الدراسات الثمانية التي أجراها صندوق الأمم المتّحدة لبناء السلام في دارفور في عامي 2021-2020 أنّ البدو الرّحل لا يزالون مهمّشين لناحية حصولهم على الخدمات الأساسيّة ومستثنين من النظام العرفي لحيازة الأراضي، ممّا يحدّ من حقوق ملكيّتهم للأراضي الزراعية. ويؤثر هذا الاستبعاد بشكلٍ مباشر على تماسك المجتمع كما وعلى حلّ النزاعات والتوصّل في نهاية الأمر لحلولٍ دائمة.

ينصّ اتفاق جوبا للسلام على إنشاء مفوضية لتنمية قطاع البدو الرّحل والرعاة، تتمتع بصلاحيات واسعة النطاق تتضمّن توفير التعليم المستهدف ونقاط توزيع المياه على طول طرق الهجرة وخدمات الطب البيطري المتنقلة. والأهم من ذلك، كُلّفت هذه اللجنة بضمان إشراك المجتمعات البدوية بالشؤون العامّة وتمثيلهم في جميع مستويات الحكم والإدارة.

يُقدّم هذا التقرير الموجز الاعتبارات الأساسيّة التي يجب مراعاتها لإشراك المجتمعات البدويّة [1]، لما لهذا الإشراك من قدرةٍ على إنجاح عمليّة بناء السلام والتوصّل لحلولٍ دائمةٍ للنزوح. ويُشكّل جزءًا من سلسلةٍ من خمس تقارير موجزة مواضيعيّة تقدّم رؤى ورسائل أساسيّة مستقاة من الدراسات الثمانية حول التحليل الخاصّ بالحلول الدائمة وبناء السلام التي أجراها صندوق بناء السلام في مختلف أنحاء دارفور.

تغيّر في سبل المجتمعات البدويّة لكسب رزق

عادةً ما يُنظر إلى نمط حياة البدو الرّحل على أنّه في تعارضٍ مع زراعة المحاصيل وسبل كسب الرزق الحضرية، علمًا بأنّ مصطلح "البدو الرّحل" في السودان يشير في آنٍ معًا إلى النشاط الاقتصادي وإنّما أيضًا إلى الهوية الثقافيّة لهذه المجموعة. إلّا أنّ تعريف البدو الرّحل والسكّان الريفيين الحضريين على أنّهما على طرفي نقيض قد أنتج تبعات نظرية وعملية. والأهم من ذلك، أوجد تبايُنًا بين نمط الحياة المتنقّل ونظيره الحضري، مقسّمًا السكّان بحسب انتمائهم إلى هذا التصنيف أو ذاك [2]. ففي واقع الأمر، يُنظر إلى الأشخاص المنتمين لمجموعةٍ قبلية على أنّهم "بدو رحّل" حتى وإن استقرّوا.

النقاط الأساسيّة الواجب مراعاتها عند وضع السياسات والبرامج

- **يتوجب على الجهات الفاعلة استشارة البدو الرّحل مباشرةً والتماس النصائح من خبراء معنيين بالمجتمعات البدوية في دارفور** لتحسين فهمهم للمشاكل الفريدة التي يواجهونها ووجهات نظرهم حول الحلول.
- **يتوجب على الجهات الفاعلة إيلاء الاهتمام للمراعي وطرق الهجرة كما ولحقوق المجتمعات البدوية بالمسكن والأرض والملكية**، نظرًا إلى تغيّر مصادر كسبهم للرزق واتجاههم إلى الاعتماد بشكلٍ متزايد على زراعة المحاصيل.
- **يتوجب دعم الرعاة على قدم المساواة مع المجتمعات الزراعيّة ولاسيما في ما خصّ حقوق الحصول على الأرض للرعي والوصول إلى المياه**، بما يُقرّ بمساهمات الرعاة والبدو الرّحل في الناتج المحلي الإجمالي للبلد وصادراته. وهذا يتضمن تقديم إدارات المراعي التابعة للحكومة دعمًا أكبر للرعاة، بما في ذلك توفير المياه وخدمات الطب البيطري على طول طرق الهجرة وضمن المراعي.
- **يتوجب على الجهات الفاعلة التي تضع التدخلات المستهدفة «للنزاعات بين المزارعين والبدو الرّحل» التنبّه لأوجه الاعتماد المتبادل بين الرعي والزراعات البعلية**، واتّباع نُهُج تعزّز التكامل بين سبل عيش المزارعين والرعاة والتعاون بينهم.
- يتوجّب على البرامج المنّفذة في دارفور في سياق ما بعد النزاع **أن تراعي ظروف النزاع وألّا «تترك أحد خلف الركب»**، بما يتناسب مع المبدأ الرئيسي لخطّة أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويتوجب على الجهات الفاعلة أن تتنبّه لصعوبة المجتمعات البدوية في الوصول إلى الخدمات الأساسيّة، بما في ذلك المياه وخدمات الطب البيطري للماشية. **ويتوجب أن تستهدف البرامج المعنية بالتنمية وتعزيز القدرة على التكييف المجتمعات البدوية** التي يُشكل إهمالها وتهميشها بعضًا من الأسباب الجذرية للنزاع.

أعدّ هذا التقرير:

JIPS informing solutions to internal displacement

وتُظهر النتائج فهم المجتمعات الزراعية الحضرية التقليدية المحدود لوضع الرعاة، إذ لديهم صورة نمطية عمّن هم البدو الرّحل وما هي نواياهم. فعلى سبيل المثال، أشار المستجيبون إلى البدو الرّحل على أنّهم "وافدون جدد" شغلوا أرض النازحين داخليًا والعائدين من النزوح الداخلي من دون وجه حقّ [3]، في حين أفادوا في الوقت عينه أنّ "البدو الرّحل ينتقلون مع ماشيتهم ولا يبغون امتلاك الأرض أو يحتاجونها". ولكن وبحسب ما ذكر قائدٌ قبلي في جبل مون، يبغى بعض البدو الرّحل زراعة الأرض، إلّا أنّهم يواجهون تحدّيات كبيرة بسبب نظام حيازة الأرض الحالي (الحواكير) القائم على الملكية الجماعية القبلية للأرض والذي يستثنيهم من ملكيّة الأرض الزراعية. وعلى هذا الصعيد، قال: "نحن نُعامَل بإجحاف"، مضيفًا أنّ المنظمات الدولية "لا تعير اهتمامًا لهذه المسألة" [4].

ونادرًا ما تؤخذ وجهات نظر البدو الرّحل بعين الاعتبار أو يُعمل على تضمينها، ممّا يساهم في تعزيز التهميش الذي يتعرضون له. وأظهرت دراسة من العام 2020 أنّ "إشراك الرعاة المحدود ليس مشكلة مستشرية في إدارات الحكومة فحسب بل أيضًا في قطاع التنمية الذي غضّ الطرف عن أوجه ضعف الرعاة والتحدّيات التي يواجهونها" [5]. واستنتجت الدراسة أيضًا أنّ "منظمات غير حكوميّة ووكالات تابعة للأمم المتّحدة عدّة لم تُشرك الرعاة في تدخلاتها، لاسيما منهم الذين يمارسون التنقّل لمسافاتٍ طويلة" [6]. لذلك من الأساسيّ تحسين الفهم بالمشاكل الفريدة التي يواجهها البدو الرّحل ووجهات نظرهم حول الحلول. وإذ ثمّة أبحاثٌ كثيرة عن البدو الرّحل في دارفور تركّز على سبل كسب الرزق واستراتيجيات الانتاج والنزاعات مع المزارعين، أجرى معظمها مركز فينشتاين الدولي عبر فريقٍ مؤلّف من خبراء سودانيين ودوليين [7].

وتُظهر نتائج الاستبيانات أنّ سبل البدو الرّحل لكسب الرزق في حالة تغيّر إذ أفاد 39% منهم أنّهم يعتمدون على الزراعة كمصدر دخلهم الأساسيّ [8] في حين أفاد 58% منهم أنّهم يعتمدون على الزراعة وتربية المواشي كمصدر رزقهم الرئيسي والثانوي.

وهذا يُشير إلى أنّ الكثير من الأسر قد استقرّت أو اعتمدت نمط حياةٍ شبه بدوي. ويُظهر هذا التحوّل في مصدر كسب الرزق تغيُّرَ احتياجات البدو الرّحل وحاجتهم للحصول على أرضٍ زراعيّة وحقوق ملكيّة. إلّا أنّ نظام الحواكير لا يمنحهم هذه الحقوق وبالتالي فالنظر في ضمانها هو أساسيّ لعمليّة بناء السلام والتوصّل لحلولٍ دائمة. **من الضروريّ أن تراعي الجهات الفاعلة تغيّر مصادر كسب الرزق للبدو واعتمادهم بصورة أكبر على زراعة المحاصيل ويتوجب أيضًا استشارة المجتمعات البدوية والخبراء المواضعيين لفهم احتياجاتها بشكلٍ أفضل وضمان تقديم دعمٍ ملائم.**

لماذا يتبّع البدو الرّحل بشكلٍ متزايد سبل عيشٍ شبه حضرية؟

بات الرعي أسلوب عيشٍ لا تتوافر فيه مقوّمات الاستمرار للكثير من أُسر البدو الرّحل. وهذا التغيّر في استراتيجيات البدو الرّحل لكسب الرزق هو نتاج أحداثٍ تعود إلى سنين سابقة، إذ يُظهر البحث أنّ الجفاف الذي ضرب البلاد بين عاميّ 1982 و1984 وأزمات حادّة أخرى طالت الماشية قد دفعت بالكثير من الرعاة إلى الاستقرار وزراعة المحاصيل [9]. وقد خسر الكثير منهم الماشية التي اعتمدوا عليها كمصدر رزق بسبب الأمراض والتدهور البيئي [10].

وسرّع اندلاع النزاع في عام 2003 من توطين البدو الرّحل. فنتيجةً لقطع طرق هجرة الماشية وانعدام الأمن، اختار الكثير منهم البقاء في مناطق اعتبروها آمنة واعتمدوا على الترحال لمسافاتٍ قصيرة ومتوسطة. [11]

وتُبيّن النتائج أنّ البدو الرّحل يتعرضون للسرقة وإلحاق الأضرار بممتلكاتهم أكثر بكثير من أيّ فئاتٍ سكّانية أخرى. ولايزال الرعاة يتعرضون لمخاطر أمنية كبيرة بسبب انتشار الأسلحة في مناطق عدّة وسرقة ماشيتهم. وأخيرًا، تُظهر النتائج أنّ بعض البدو الرّحل يريدون الاستقرار لأنّ الترحال المستمر يصعّب حصولهم على الرعاية الصحيّة والتعليم لأولادهم.

البدو أكثر عرضة للمخاطر الأمنية

● نسب الأسر التي تعرّضت للسرقة لمرّة واحدة على الأقلّ في السنة الماضية
● نسب الأسر التي ألحقت الأضرار بممتلكاتها (بما في ذلك السرقة) في خلال السنة الماضية

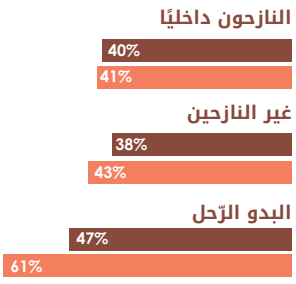

ويساهم البدو الرّحل وقطاع الرعي بشكلٍ كبير في الناتج المحلي الإجمالي في السودان وصادراتها. **ولذلك يتوجب دعم حصول الرعاة على حق ملكية المراعي والمياه على قدم المساواة مع المجتمعات الزراعية.** وإذ ترزح سبل عيش المجتمعات البدوية تحت وطأة ضغوطٍ كبيرة، **يمكن لإدارات المراعي أن تلعب دورًا أساسيًا في إعادة إحياء الرعي** عبر توفير المياه وخدمات الطب البيطري على طول طرق الهجرة وفي المراعي [12]. ويُعد إحلال الأمن وسيادة القانون أساسيًا للمجتمعات البدوية كما هي الحال للمجتمعات الزراعية الحضرية.

صعوبة حصول البدو الرّحل على الخدمات الأساسيّة

تُظهر نتائج الاستبيانات أنّ للبدو الرّحل إمكانية وصولٍ للخدمات الأساسيّة أقلّ بكثير من الفئات السكانية الأخرى. وعند النظر إلى مؤشر أهداف التنمية المستدامة المرتبط بالصحة وبالتحديد بنسبة الولادات التي تتمّ تحت إشراف عاملٍ طبي، نجد أنّ نسبة 5% فقط من الولادات في المجتمعات البدوية قد جرت تحت رعاية عامل طبيّ في مقابل 13% من الولادات في المجتمعات الحضرية. وعند السؤال حول العوائق التي تعترض الحصول على خدمات الرعاية الصحية، ذكر 40% من أُسر البدو الرّحل بعد المسافات كمعوّقٍ أساسيّ.

أمّا المرافق الصحيّة فهي نوعٌ آخر من الخدمات يصعب كثيرًا على البدو الرّحل الوصول إليها، ففي حين يمارس 21% من السكان غير النازحين التغوط في العراء، تصل هذه النسبة إلى 85% عند البدو. وتنتج عن هذه الممارسة مشكلة رئيسيّة إذ تتفشّى الأمراض على غرار الإسهال بسبب شحّ المياه والمرافق الصحية وتشكّل السبب الرئيسي لوفيات الأطفال دون سن الخامسة.

وأخيرًا، تُظهر النتائج حول التعليم أنّ نسبة الالتحاق بالمدرسة هي أقلّ بكثير عند الأطفال البدو، إذ نسبة 17% من الفتيان و9% من الفتيات بعمر التعليم الابتدائي (6 إلى 13 سنة) فقط ملتحقون بالمدرسة في مقابل 59% من الفتيان و57% من الفتيات من المجتمعات غير النازحة.

نسب التحاق الأطفال البدو بالمدرسة أقلّ بكثير من أقرانهم غير النازحين

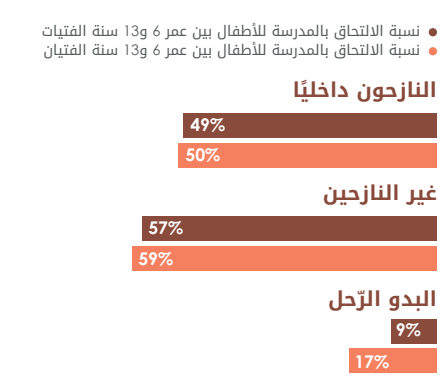

للبدو قدرة وصول أقل للخدمات الأساسية على غرار الصحة والصرف الصحي

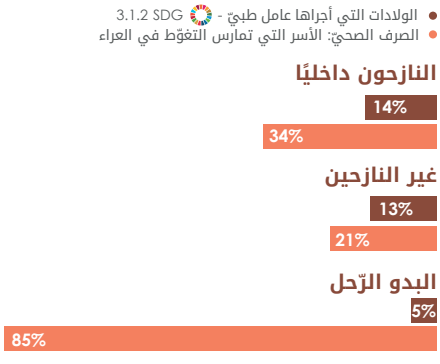

تتعهد خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بـ"عدم ترك أيّ أحد خلف الركب"، ما يمثّل وعدًا بالقضاء على الفقر، وإنّما أيضًا على أوجه عدم المساواة والإقصاء. **وإذ واجهت المجتمعات البدوية التهميش باستمرار، يتوجب على الجهات الفاعلة أن تعير المزيد من الاهتمام لصعوبة وصول المجتمعات البدوية للخدمات الأساسيّة، بما في ذلك المياه وخدمات الطب البيطري للماشية.**

يتوجّب على البرامج المنفّذة في دارفور في سياق ما بعد النزاع أن تراعي ظروف النزاع. وإذ للمجتمعات البدوية إمكانية وصولٍ للخدمات الأساسيّة على غرار المرافق الصحيّة والتعليم والرعاية الصحيّة أقل بكثير من الفئات السكانية الأخرى، فإنّ انعدام التنمية الاجتماعيّة والاقتصاديّة لهذه الفئة هو مصدر شكوى أساسيّ[13]. **ويتوجب أن تستهدف البرامج المعنية بالتنمية وتعزيز القدرة على التكييف المجتمعات البدوية** التي يشكل إهمالها وتهميشها بعضًا من الأسباب الجذرية للنزاع.

المزارعون والبدو الرّحل: شبكاتٌ من الاعتماد المتبادل

تُظهر النتائج أيضًا علاقات اجتماعيّة إيجابيّة بين المجتمعات الزراعيّة والرعوية، وتُشير إلى علاقات اقتصاديّة واعتمادٍ متبادل بينها بصورةٍ تفيد الطرفين. إلّا أنّ هذه العلاقات قد تداعت بسبب النزاع.

ويُنظر إلى النزاع بين المزارعين والرعاة على أنّه مشكلةٌ أساسيّةٌ، فتربية الماشية والزراعة هما في حالة تنافسٍ مستمرّة ولا مفرّ منها على المصادر الشحيحة ولاسيما في خضمّ التغيير المناخي الذي يفاقم هذه الأزمة. إلّا أنّ هذه الرؤية هي تبسيطية للوضع ولا تأخذ بعين الاعتبار التاريخ المديد للتعاون والتكامل بين هذين المجتمعين[14]. وعلى الرغم من أنّ التكامل بينها في دارفور قد تقلّص[15]، إلّا أنّ شبكات الاعتماد المتبادل التقليديّة بين هاتين الفئتين من مستخدمي الأرض لا تزال تلعب دورًا في إيجاد تماسكٍ اجتماعيّ وبناء السلام.

يتوجب على الجهات الفاعلة التي تضع التدخلات المستهدفة "للنزاعات بين المزارعين والبدو الرّحل" التنبّه لأوجه الاعتماد المتبادل بين الرعي والزراعات البعلية. وإذا تمّ التوصّل إلى فهمٍ أكبر للترابط الوثيق بين الرعي وزراعة المحاصيل، فسيتمّ وضع تدخلات تعزّز التكامل بين سبل عيش المزارعين والرعاة والتعاون بينهم.

خلفية

يستند هذا التحليل إلى ثماني دراسات أجريت في جميع أنحاء دارفور في عامي 2020 و2021 ضمن إطار عمل صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام. عُمِل على إشراك جميع المجتمعات المتضررة من النزوح – أي النازحون، وغير النازحين، والبدو، والعائدون من النزوح الداخلي واللاجئون سابقًا - في المناطق المستهدفة في محليات طويلة وعسلاية وياسين وشعيرية وقريضة وجبل مون بالإضافة إلى نيرتيتي وأم دخن. تم إقران الاستبيانات التي أُجريت مع عيّنة واسعة النطاق من المستجيبين ببيانات نوعية شاملة ومعمقة، لتشكل معًا قاعدة الأدلة للرؤى والتوصيات المقدمة هنا.

وأشرفت على الدراسات مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR) ووكالات صندوق بناء السلام (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، واليونيسيف (UNICEF) والمنظمة الدولية للهجرة (IOM) وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-Habitat) ومنظمة الأغذية والزراعة (FAO))، مع تلقي التوجيه الفني من مجموعة عمل الحلول الدائمة في السودان (DSWG). هذا وقادت المنظمة الدولية للهجرة عمليّة إجراء الاستبيان على صعيد الأُسر، في حين أدارت مبادرة التنمية السودانية (SUDIA) عمليّة جمع البيانات على مستوى المحليّات. وتولت مؤسّسة خدمة تنميط النازحين داخليًا المشتركة (JIPS) وضع المنهجية والأدوات وإجراء التحليل وإعداد التقارير. يمكن مراجعة جميع التقارير الخاصّة بالمحليّات على منصّة الويب.

استشهاد مقترح: صندوق بناء السلام في السودان، مجموعة عمل الحلول الدائمة في السودان، مفوضية الأمم المتّحدة السامية لشؤون، خدمة تنميط النازحين داخليًا المشتركة (2021). تقرير موجز مواضيعي: البدو الرحل: مصادر رزق متغيّرة وتهميش.

أعدّ التقرير: تبريز بورن مايسن (مستشارة مستقلة لخدمة تنميط الأشخاص النازحين داخليًا المشتركة)، مارغاريتا لوندفيست-هودومادي (خدمة تنميط النازحين داخليًا المشتركة). يتوجّه الفريق بالشكر الخاص إلى خضرا المي (مفوضية الأمم المتّحدة السامية لشؤون/ مجموعة عمل الحلول الدائمة في السودان) على المشورة الاستراتيجية والمراجعة الدقيقة، وإلى كورينا ديموتاز (خدمة تنميط النازحين داخليًا المشتركة) على المراجعة التحريرية، وإلى VisuaLab على التصميم، وإلى ستيفي الشقطي على الترجمة إلى اللغة العربية. ويعرب الفريق أيضًا عن خالص امتنانه إلى مجموعة عمل الحلول الدائمة في السودان على الآراء والمعلومات الارتجاعية التي قدمتها من خلال مشاوراتٍ عدّة.

وتمّ إتاحة الدعم التقني لخدمة تنميط النازحين داخليًا المشتركة من خلال التمويل المقدّم من قبل صندوق بناء السلام في السودان والحكومة الأميركية من خلال مكتب السكان واللاجئين والهجرة. إنّ محتوى هذا التقرير هو مسؤوليّة شركاء العمل ولا يُعبّر بالضرورة عن وجهات نظر صندوق بناء السلام أو مكتب السكان واللاجئين والهجرة.

جميع الحقوق محفوظة. يتمتّع شركاءالتنفيذ بحقوق طباعة ونشر هذا التقرير. يمكن استنساخ هذا التقرير لأغراض تعليمية واقتباس عناصر منه في منشوراتٍ أخرى على أن يتمّ ذكر شركاء التنفيذ بحسب الاستشهاد المقترح أعلاه.

الحواشي

1 استُهدفت مجتمعات البدو الرّحل في المحليات الثماني التي شملتها الدراسات، إلّا أنّه لم يتمّ التوصّل لمقابلة عيّنات كافية منهم إلّا في ثلاث محليّات وهي قريضة وأم دخن وجبل مون. وبالتالي فإنّ نتائج الدراسة المقدّمة هنا تستند إلى هذه المحليّات في حين أنّ نتائج البيانات النوعية تستند إلى نتائج المحليّات جميعها.

2 كراتلي وآخرون (2013) الثروة القائمة: الإنتاج الحيواني الرعوي وسبل كسب الرزق المحليّة في السودان.

3 يستخدم إتفاق جوبا للسلام مصطلح "الشاغلون الثانويون"، إلّا أنّ المستجيبين أشاروا إلى الأشخاص الذين يشغلون الأرض التي كان يزرعها النازحون سابقًا بمصطلحات مختلفة كانت معظمها ازدرائيّة وتضمنت " المستوطنون الجدد" و"الوافدون الجدد" أو ببساطة "الذين أخذوا الأرض عنوةً".

4 قائد قبلي في محليّة جبل مون.

5 ساتي هـ.، سليمان هـ.، يونغ هـ.، راداي أ.، (2020) إدارة الموارد الطبيعية: وجهات نظرٍ محليّة من شمال ووسط دارفور.

6 المرجع نفسه.

7 قاد مركز فينشتاين الدولي الذي يقع مقرّه في جامعة تافتس البحث عن سبل كسب الرزق في دارفور والنزاعات القائمة لصالح برنامج تعاضد (ائتلاف منظمات دولية غير حكوميّة) ومشروع البيئة المتكاملة في السودان التابع لبرنامج الأمم المتّحدة للبيئة. ويمكن البحث عن هذه المؤلفات بحسب اسم الكاتب والموضوع على الرابط التالي: https://fic.tufts.edu/publications/

8 هذه النسبة أكبر في محليتيّ جبل مون وأم دخن حيث يعتمد 50% من البدو الرّحل على زراعة المحاصيل كمصدر دخلهم الأساسيّ.

9 تشير دراسة أُجريت في العام 2019 في جنوب دارفور حول المجتمعات البدويّة أنّ الجفاف الذي أصاب البلاد بين عاميّ 1982 و1984، بالإضافة إلى وباء طاعون الحيوانات قد أدّى إلى خسارات كارثيّة في الماشية. واستجابةً لذلك، استقرّت بعض أسر الرعاة بشكلٍ جزئي في التسعينيات وحتّى قبل ذلك وبدأت النساء بزراعة المحاصيل في حين انتقل الرجال إلى التنقل لمسافات قريبة و متوسطة.

10 وثّقت دراسات حول دارفور تدهور الموارد الطبيعيّة الذي أدّى بدوره إلى توسّع الأراضي الزراعية وإزالة المناطق الحرجيّة حيث كانت ترعى الحيوانات. ساتي هـ.، سليمان هـ.، يونغ هـ.، راداي أ.، (2020) إدارة الموارد الطبيعية: وجهات نظرٍ محليّة من شمال ووسط دارفور.

11 يونغ وآخرون (2009) سبل العيش والقوة والخيار: أوجه ضعف الرزيقات الشمالية في دارفور.

12 ساتي هـ.، سليمان هـ.، يونغ هـ.، راداي أ.، (2020) إدارة الموارد الطبيعية: وجهات نظرٍ محليّة من شمال ووسط دارفور.

13 يونغ هـ.، واسماعيل مـ.، (2019) تعقيد واستمراريّة وتغيير: مرونة سبل العيش في دارفور في السودان.

14 كراتلي س.، وتولمين س.، (2020) النزاع بين المزارعين والرعاة في أفريقيا: إعادة النظر في هذه الظاهرة؟ يونيو 2020

15 على سبيل المثال، تحمل مخلفات المحاصيل قيمةً اقتصاديةً للمزارعين إذ يستخدمونها كعلفٍ للماشية في خلال موسم الجفاف. وهذا يعني أنّ المزارعين يحرصون على جمعها قبل وصول الرعاة البدو إلى المراعي خلال موسم الجفاف. ساتي هـ.، سليمان هـ.، يونغ هـ.، راداي أ.، (2020) إدارة الموارد الطبيعية: وجهات نظرٍ محليّة من شمال ووسط دارفور.